



# المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

IORT

## تقارير مراجع الحسابات لسنة 2019

خبراء المحاسبة التونسيون الشركاء "أتاك" ATEC

مسجلة بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

01 مكرر شارع بيرم التونسي باردو 2000 عمارة الياسمين Immeuble Les Jasmins

الطابق الأول مكتب عدد 03

الهاتف 71.516.515-71.516.535 الفاكس : 71.516.465

ATEC

# الفهرس

## الصفحة

- 06-01      ➤ التقرير العام لمراجع الحسابات لسنة 2019
- 07      ➤ التقرير الخاص لمراجع الحسابات لسنة 2019
- 74-02      ➤ القوائم المالية لسنة 2019 المعدة من طرف  
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

# التقرير العام لمراجع الحسابات

لسنة 2019



تونس في 13 جويلية 2020

إلى السيدات والسادة أعضاء  
مجلس إدارة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

شارع فرحات حشاد رادس- 2098-

**الموضوع: التقرير العام لمراجع الحسابات حول القوائم المالية لسنة 2019**

**1/ الرأي بتحفظ حول القوائم المالية :**

في إطار إنجاز مهمة مراجعة حسابات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية التي أسندت إلى مكتبنا بتاريخ 23 ديسمبر 2019، قمنا بأعمال المراجعة والتدقيق في القوائم المالية والتي تتكون من بيان الموازنة المالية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وتبرز هذه القوائم في موفى سنة 2019 مجموع صافي للموازنة قدره **106.424.273** ديناراً والنتيجة الصافية المحاسبية "إيجابي" بما قدره **7.442.329** ديناراً ورصيد السيولة عند ختم السنة حسب جدول التدفقات النقدية بما قدره **26.340.111** ديناراً.

حسب رأينا، وباستثناء التأثيرات التي يمكن أن تنتج عن التحفظات المنصوص عليها ضمن الفقرة "أساس الرأي بتحفظ" فإن القوائم المالية للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية في موفى شهر ديسمبر 2019 والمصاحبة لهذا التقرير تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمطبعة في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للنظام المحاسبي للمؤسسات.

## 2/ أساس الرأي المتحفظ :

يتضمن رأينا حول القوائم المالية للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 التحفظات التالية :

### 1-2) احتساب وتقييم المخزونات مخالفة للمعيار المحاسبي عدد 4.

يبلغ مخزون المنتجات التامة الصنع و الاعمال في طور الإنجاز في موفى سنة 2019 ما مجموعه **2.582.150** ديناراً، و قد تم تقييم هذه المخزونات بإعتماد تكلفة تقديرية .

إن إعتماد منهجية التكلفة التقديرية هو مخالف لما ينص عليه المعيار المحاسبي عدد 04 المتعلق بالمخزون و الذي يعتمد أساساً على كلفة الإنتاج الفعلية، و بالتالي يمكن أن يكون لهذا التمشي المعتمد في تقييم المنتجات تامة الصنع و الاعمال في طور الانجاز تأثير على قيمة المخزونات و النتيجة المحاسبية . هذا مع الإشارة أن المطبعة لا تعتمد على نظام محاسبة تحليلية دقيقة تمكّنها من احتساب كلفة الإنتاج الفعلي.

### 2-2) عدم اعداد ميزان أقدمية أرصدة الحرفاء و ذلك بربط الإستخلاصات بالفواتير (balance d'âge par client et facture)

بلغت أرصدة الحرفاء إلى ما يزيد على **27.251** ألف ديناراً أم المدخرات المتصلة بها فقد بلغت **3.909,8** ألف ديناراً وذلك لتأخر الإستخلاصات وهذا المبلغ قد لا يكتسي الدقة المطلوبة. وتجد المطبعة صعوبة في إعداد ميزان الأقدمية لأرصدة الحرفاء باعتماد ربط الإستخلاصات بالفواتير المتعلقة بها. وهذه الصعوبة تمثل في عدم مد الحرفاء بالتفاصيل للمبالغ التي يقع تحويلها للمطبعة. وعدم تحليل هذه المبالغ حين تحويلها للمطبعة من طرف مصلحة مختصة حتى تتمكن في حينها من معرفة الحريف أو الجهة الباعثة للمبلغ. بالإضافة إنّ التطبيق الإعلامية غير متورطة لإعداد مثل هذه الأعمال.

إعداد ميزان الأقدمية لأرصدة الحرفاء يمكّن المطبعة بإحتساب المدخرات على قاعدة الأقدمية بصورة صحيحة.

#### 4/ مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية :

إن الإدارة العامة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ. وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقدير قدرة المطبعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي.

ويقع على عاتق الإدارة العامة ومجلس الإدارة مراقبة عملية إعداد القوائم المالية.

#### 5/ مسؤولية مراجع الحسابات حول تدقيق البيانات المالية :

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وإصدار تقرير الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول على مستوى عال، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما أي خطأ جوهري أن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو النسيان، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، أفرادا أو إجمالا، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالأعمال التالية :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الإحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، أو تجاوز الرقابة الداخلية.



## 7/ الوقائع اللاحقة لتاريخ ختم القوائم المالية :

على إثر إجتياح جائحة الكورونا 2019 البلاد التونسية كأغلب البلدان ممّا إستوجب الحجر الصحي الشامل. صدر المرسوم عدد 01 لسنة 2020 والمتعلق بالنشرية الألكترونية للرائد الرسمي.

وجاء في الفقرة الأولى من الفصل الأول ما يلي :

"خلافا لأحكام القانون عدد 64 لسنة 1993 المؤرخ في 05 جويلية 1993 المشار إليه أعلاه، تنشر القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات في نشرية الألكترونية مؤمّنة على الموقع الألكتروني للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية التالي : [www.iort.gov.tn](http://www.iort.gov.tn) ويكون النفاذ إليها مع السماح بتحميلها دون مقابل"

وقد يكون لهذا المرسوم الأثر السلبي على رقم معاملات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

مراجع الحسابات  
عن خبراء المحاسبة التونسيون الشركاء  
محمد الحمزاوي



# التقرير الخاص لمراجع الحسابات

لسنة 2019



SOCIETE D'EXPERTISE COMPTABLE, D'AUDIT, DE COMMISSARIAT AUX COMPTES ET DE CONSEILS  
Inscrite au Tableau de l'Ordre des Experts Comptables De Tunisie 1987

تونس في 13 جويلية 2020

إلى السيدات والسادة أعضاء  
مجلس إدارة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية  
شارع فرحات حشاد رادس- 2098-

### الموضوع: التقرير الخاص لسنة 2019

السادة أعضاء مجلس إدارة المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ،

طبقا لأحكام الفصل التاسع من الأمر عدد 529 لسنة 1987 المؤرخ في 01 أفريل 1987 المتعلق بضبط طرق مراجعة حسابات المؤسسة العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة كامل رأس مالها، يشرفنا إعلامكم بأنه لم يقع إعلامنا من طرف إدارة المطبعة بوجود اتفاقيات أبرمت بين المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية وأحد أعضاء مجلس الإدارة.

كما أنه خلال القيام بأعمالنا لم نتعرض لوجود أي اتفاقية أبرمت بين المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية وأعضاء مجلس الإدارة التي تدخل تحت طائلة هذا الفصل.

مراجع الحسابات

عن خبراء المحاسبة التونسيون الشركاء

محمد الحمزاوي



صفحة 7